الأمم المتحدة

A/57/328

الجمعية العامة

Distr.: General
31 August 2002
Arabic
Original: French

الدورة السابعة والخمسون

البند ٢٢ (د) من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى: التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا

رسالة مؤرخة ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للكسمبرغ لدى الأمم المتحدة**

يهدي الممثل الدائم للكسمبرغ لدى الأمم المتحدة تحياته إلى الأمين العام للأمم المتحدة ويتشرف بأن يحيل إليه طيه الرسالة السياسية الموجهة إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة من لجنة وزراء مجلس أوروبا (جوهانسبرغ، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢) (انظر المرفق).

ونظرا لأن لكسمبرغ تتولى حاليا رئاسة لجنة الوزراء، يرجو الممثل الدائم للكسمبرغ الأمين العام أن يتفضل بنشر وتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٢٢ (د) من جدول أعمال الدورة السابعة والخمسين، المعنون ''التعاون بين منظمة الأمم المتحدة ومجلس أوروبا''، وكذلك بوصفها من وثائق مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

(توقيع) أوبير **وورث**

* A/57/150.

** سبق تعميمها بوصفها الوثيقة A/CONF.199/12.

091002 091002 02-53561 (A)
0253561

مرفق الرسالة المؤرخة ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٢ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للكسمبرغ لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالانكليزية والفرنسية]

الرسالة السياسية الموجهة إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة من لجنة وزراء مجلس أوروبا (جوهانسبرغ، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢)

نحن، حكومات الدول الأعضاء الـ ٤٤ في مجلس أوروبا،

إذ نرحب بانعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة؛

وإذ نعيد تأكيد التزامنا بالمبادئ المتفق عليها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢ وبتنفيذ الأهداف الواردة في جدول أعمال القرن ٢١، وإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية [واتفاق الآراء في مونتيري]؛

وإذ نعترف بما تضطلع به أوروبا من دور ومسؤوليات في مجال دعم هذه المبادئ، وتحقيق تنمية أكثر توازنا، وتحسين التعليم والصحة والثقافة والتنمية الاجتماعية، وتعزيز الحكم الرشيد والعمليات الديمقراطية؛

وإذ ندرك ضرورة توخي نهج اجتماعي وإيكولوجي واقتصادي متوازن وتآزري في مجال التنمية المستدامة، وقد ركزنا جهودنا خلال العقد الماضي على القضايا التي نأمل أن تخدم مصالح الأجيال الحالية والمقبلة؛

وإذ نعيد تأكيد ترابط جميع حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة، سواء أكانت حقوقا مدنية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، كما تنص على ذلك الصكوك القانونية لمجلس أوروبا (لا سيما الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والميثاق الاجتماعي الأوروبي المنقح)؛

وإذ نرى أن حماية البيئة، والقضاء على الفقر والتنمية الاقتصادية والاجتماعية - بما في ذلك المساواة بين المرأة والرجل - شروط أساسية لتحقيق التنمية المستدامة؛

واقتناعا منا بأن الإدارة الجيدة للشؤون العامة، لا سيما من خلال احترام جميع حقوق الإنسان، والديمقراطية التعددية، وسيادة القانون، وكذلك حرية وسائط الإعلام

ومكافحة الفساد، تشكل أساسا لإقامة مجتمعات عادلة وديمقراطية مستدامة ومتضامنة، وعناصر أساسية لتحقيق التنمية المستدامة في جميع بلدان العالم؛

وإذ ندرك أن المجتمعات المقسمة والقائمة على اللامساواة تنشأ فيها حالة من عدم الاستقرار تعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإذ اعتمدنا لذلك استراتيجية بشأن التماسك الاجتماعي وإنشاء مجتمعات مستدامة كهدف من أهدافنا الرئيسية؛

وإذ نصمم على العمل من أجل كفالة وصول أفقر أفراد المجتمع وأضعفهم بصورة عادلة إلى الحقوق والخدمات الاجتماعية؛

وإذ نرغب أيضا في كفالة استمرار الرعاية الصحية، والضمان الاجتماعي، ونظم التقاعد، فضلا عن تعزيز إمكانيات رعاية أجيال الشباب وكبار السن في مجتمعاتنا؛

وإذ نؤكد ضرورة حماية تراثنا الثقافي والطبيعي؛

وإذ نشيد بالأعمال التي أنجزها مجلس أوروبا من أجل المضي قدماً بأهداف مؤتمر ريو دي جانيرو (انظر التذييل) ولا سيما أنشطة الجمعية البرلمانية، ومؤتمر السلطات المحلية والإقليمية في أوروبا، والمركز الأوروبي للترابط والتضامن العالميين، وبنك التنمية التابع لمجلس أوروبا؛

واقتناعا منا بأنه على الرغم من أن الاهتمام الرئيسي لنشاطنا يتركز بالضرورة في السياق الأوروبي، من الضروري كذلك التعاون داخل المجتمع الدولي الكبير مع المنظمات الأخرى والمناطق الأخرى من أجل ترسيخ نهج للتنمية المستدامة قائم على حقوق الإنسان بهدف مكافحة الفقر والعمل على بناء مجتمعات أكثر أمانا وسلامة وإنصافاً؛

لذلك فإننا مستعدون للتعاون مع الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية، ونقرر ما يلي:

- أن نشاطر مناطق أخرى من العالم خبرتنا في مجال صياغة الصكوك المعيارية وتنفيذها في المجالات ذات الصلة، مع أخذ حالة كل منطقة ومواردها المحددة في الاعتبار؛
- أن نواصل تشجيع الإدماج التدريجي لأهداف مؤتمر ريو دي جانيرو لعام ١٩٩٢ على الصعيدين الوطني والدولي؛
- أن نشجع التوقيع على الصكوك القانونية الدولية والإقليمية ذات الصلة والتصديق عليها، ولا سيما دخول بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ حيز النفاذ؛

- أن ندرس نتائج مؤتمر قمة جوهانسبرغ بهدف المشاركة بفعالية في الجهود الدولية من أجل المضي قدما ببرنامج التنمية المستدامة؛

- أن نستفيد على أفضل وجه ممكن من المؤسسات السياسية التابعة لمجلس أوروبا – لجنة الوزراء، والجمعية البرلمانية، ومؤتمر السلطات المحلية والإقليمية في أوروبا – من أجل حفز المناقشة السياسية الإبداعية والمثمرة مع مواطني دولنا الأعضاء وتمكينهم بذلك من أن يتخذوا بأنفسهم القرارات الملائمة من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

تذييل

أسفرت **الاستراتيجية الأوروبية للتنوع البيولوجي والمناظر الطبيعية** عن إنشاء مجلس لها يشترك في إدارته مجلس أوروبا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتتيح الاستراتيجية الأوروبية للتنوع البيولوجي والمناظر الطبيعية منتدى إقليميا لتعزيز المحافظة على التنوع البيولوجي في أوروبا واستخدامه استخداما مستداما، بالاستناد إلى نهج اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، مع الاحتفاظ في الوقت نفسه بالأولويات الإقليمية التي حددتها العملية الوزارية ''بيئة لأوروبا''. ومن بين المشاريع الأخرى التي تم وضعها في هذا المجال، ميثاق المياه، وهو قانون نموذجي، ومدونة السلوك للمناطق الساحلية، ومدونة تطبيقية لمراعاة التنوع البيولوجي وتنوع المناظر الطبيعية في قطاع النقل.

وسييسر كثيرا تطبيق ''**المبادئ التوجيهية للتنمية الحيّزية المستدامة في القارة الأوروبية**'' التعاون الأوروبي بهدف إنشاء أوروبا متوازنة ومستدامة على الصعيد الإقليمي.

وتشمل اتفاقيات مجلس أوروبا بشأن المسائل المرتبطة بالبيئة ما يلي:

- **الاتفاقية الأوروبية للمناظر الطبيعية** التي يتعين بموجبها على السلطات العامة اتخاذ التدابير الملائمة على الأصعدة المحلية والإقليمية والوطنية والدولية بهدف حماية المناظر الطبيعية في كامل أوروبا وإدارتها وتخطيطها؛
- **اتفاقية حفظ الأحياء البرية والموائل الطبيعية في أوروبا** التي دخلت الآن حيز النفاذ في ٤٥ بلدا أوروبيا وأفريقيا والمشفوعة ببرنامج للأنشطة متوافق مع اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي؛
- **الاتفاقية الأوروبية لحماية البيئة استنادا إلى القانون الجنائي؛**
- **الاتفاقية الأوروبية المتعلقة بالمسؤولية المدنية عن الأضرار الناجمة عن أنشطة تعرض البيئة للخطر.**

ولمكافحة الفساد والجريمة المنظمة، قام مجلس أوروبا بوضع مجموعة من الصكوك القانونية من بينها:

اتفاقية القانون الجنائي بشأن الفساد؛

اتفاقية القانون المدني بشأن الفساد؛

اتفاقية غسل أموال عائدات الجريمة والبحث عنها والاستيلاء عليها ومصادرتها.

ومن أنشطة مجلس أوروبا الأخرى ما يلي:

- أعمال **الجمعية البرلمانية** بشأن التوعية في قضايا البيئة والتنمية المستدامة، مثل اجتماع المائدة المستديرة البرلمانية الذي سيعقد خلال مؤتمر قمة جوهانسبرغ لتشجيع البرلمانات على وضع سياسات للتنمية المستدامة؛

- تنفيذ مفهوم ''فكِّر عالمياً، واعمل محلياً'' عن طريق **مؤتمر السلطات المحلية والإقليمية في أوروبا**، وذلك باتخاذ تدابير عملية في الميدان بهدف تعزيز إدارة الشؤون العامة لغرض التنمية المستدامة؛

- أعمال **المركز الأوروبي للترابط والتضامن العالميين** (مركز الشمال - الجنوب) بهدف تشجيع التثقيف في مجال التنمية المستدامة والمواطَنة العالمية، وكذلك إبراز العلاقة بين حقوق الإنسان وحماية البيئة كأداة ضرورية للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛

- أنشطة **بنك التنمية التابع لمجلس أوروبا**، وهو الأداة المالية التي تستخدمها منظمتنا من أجل تعزيز التضامن. ومشاركة البنك في تمويل المشاريع الاجتماعية والبيئية واستجابته لحالات الطوارئ تساعدان على تحسين ظروف المعيشة والتماسك الاجتماعي في أوروبا.